Knowledge Scientific Journal
Multidisciplinary Electronic
E-ISSN: 2708-3527
Issue: V
Date of Publication: 05/12/2021

www.knowledge.upei-uoi.mg

مجلة المعرفة
متعددة التخصصات الإلكترونية
الترقيم الدولي المعياري الإلكتروني: 2708-3527
العدد: 5
تاريخ الإصدار: 2021/12/05

اهمية القطاع الخاص وتاثيره على العجز الثنائي في الاقتصاد دراسة تحليلية على ليبيا

سالمة الطيب خليفة سالم، فلسفة اقتصاد الأعمال، قسم الاقتصاد، جامعة المرقب– جامعة طرابلس

salma_altib@yahoo.com

الملخص :

ظهر مصطلح المعجز التوأم أو ما يعرف بالعجز الثنائي خلال الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزاً في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري فالعلاقة مابين الاثنين تعد من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية ليس على صعيد الدول المتقدمة فحسب بل على صعيد الدول النامية، بأفتراض ان العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري في ليبيا تتأثر بشكل مباشر في غياب القطاع الخاص بما يحدث من متغيرات في أسعار النفط في السوق العالمية.هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية القطاع الخاص في تحليل العلاقة مابين الموازنة العامة والميزان التجاري لقياس الأثر المتبادل مابين السياسة المالية والسياسية التجارية في ليبيا خلال الفترة (2000–2009)و قياس درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد الليبي على العالم الخارجي في غياب القطاع الخاص. ولتحقيق الأهداف الذي تسعى اليها هذه الدراسة تم استخدم المنهج التحليلي لتحليل البيانات المتوفرة عن المتغيرين الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد وذلك من خلال – تحليل درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد الليبي واهمية القطاع الخاص خلال الفترة (2000–2010)– تحليل وضع الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2010)– تحليل الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري واهمية القطاع الخاص خلال الفترة (2000–2010) – اتجاهات نسبة كل من صافي الموازنة العامة والميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2010)– قياس مرونة المستوردات بالنسبة لناتج المحلي الاجمالي الليبي خلال الفترة (2000–2010وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها: – إن الاقتصاد الليبي في غياب مساهمة القطاع الخاص يعاني من درجة انفتاح كامل على العالم الخارجي ارتفاعت من 44.8% عام 2000 إلى 91.3% عام 2008 من خلال تصدير النفط الخام والتي تمثل غالبية صادراته ووارداته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية – عدم وجود تناغم مابين حـــركة الصادرات والإيرادات العامة بالإضافة إلى عدم التوافق بين تطور وضع النظام العام وحركة الاستيرادات انعكس على عدم التوافق مابين حركة العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري – انخفاض مرونة الداخلية لورادات من 2.18% عام 2000 إلى 0.98% عام 2008 – انخفاض إيراد القطاع الخاص في الموزانة العامة الليبية– ان نسبة العجز في كل من الميزان التجاري والموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في اغلب المدة يسير في اتجاه واحد مما يؤكد الترابط القوي بين الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي كما ان الدراسة خرجت بعدة توصيات من اهمها ضرورة تنوع الصادرات خاصة التي يتمع فيها الأقتصاد الليبي بميزة نسبية (الصناعات المعتمدة على مدخلات قطاع النفط)، تنوع الهيكل الإنتاجي، وإيجاد مصادر بديلة للدخل لتمويل مشاريع التنمية بدل من الاعتماد على تصدير النفط ما يصاحبه من تقلبات في الأسعار، ومن هذه البدائل تنمية القطاعات الآقتصادية الأخرى والتي أهمها قطاع الصناعة

الكلمات المفتاحية : القطاع لخاص، العجز الثنائي، الميزان التجاري، الموازنة العامة،الانكشاف الخارجي.

Abstract:

The term "twin miracle," or "double deficit," emerged during the 1980s when the US economy experienced a deficit in both the public budget and the trade balance. The relationship between the two is a very important economic issue not only in developed countries but also in developing countries, between the general budget and trade balance in Libya In the absence of the private sector, is directly affected by the changes in the price of oil in the global market. This study aimed to analyze the relationship between the general budget and the balance of trade to measure the mutual impact between fiscal policy and politics to trade in Libya during the period (2000 – 2010), and aimed to measure the degree of economic exposure to the Libyan economy to the outside world in the absence of the private sector. To accomplish the objects of this study we implement the, analytical method was used to analyze the available data on the two variables, the general budget and the trade balance in the economy -Analysis of the economic exposure of the Libyan economy Analyzing the degree of economic exposure to the Libyan economy and the importance of the private sector during the period (2000-2010) -Analysis of the balance of trade in the Libyan economy during the period (2000-2010-(Analysis of the mutual effect between the items of the general budget and trade balance items during the period (2000-2010 -(Trends in the proportion of each of the net general budget and trade balance to GDP during the period (2000 – 2010-(Measuring the elasticity of imports for the Libyan GDP during the period (2000-2010 (The most important results of the study - :The Libyan economy in the absence of the private sector's participation, suffers from a degree of openness to the outside world increased from 44.8% in 2000 to 91.3% in 2008 through the export of crude oil, which represents the majority of its exports and imports of consumer goods and investment-The lack of harmony between the movement of exports and public revenues in addition to the incompatibility between the evolution of the status of public order and the movement of imports reflected on the incompatibility between the deficit movement in the general budget and the deficit in the balance of trade-The proportion of deficit in both the balance of trade and the general budget to GDP in most of the time goes in one direction, which confirms the strong correlation between the general budget and the balance of trade in the Libyan economy-The internal flexibility of imports decreased from 2.18% in 2000 to 0.98% in 2008The study made several recommendations: The need for diversification of exports, especially in which the Libyan economy has a comparative advantage (industries dependent on the inputs of the oil sector), diversification of the productive structure, and finding alternative sources of income to finance development projects instead of relying on export of oil and the accompanying fluctuations in prices. Other economic sectors, the most important of which are the industrial sector

Keywords: **External exposure, General budget, private sector, Trade balance, Twin miracle.**

أجزاء ومحتويات البحث: المقدمة:

ظهر مـ صطلح المعجز التوأم أو ما يعرف بالعجز الثنائي خلال الثمانينات من القرن الما ضي عندما شهد الاقتـ صاد الأمريكي عجزاً في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري فالعلاقة مابين الاثنين تعد من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية ليس على صعيد الدول المتقدمة فحـ سب بل على صعيد الدول النامية(فوزي، 1972) ويمكن القول ان العلاقة بين الميزان التجاري والموازنة العامة تبين مدى الاثر المتبادل بين السياستين المالية والتجارية في اي اقتصاد بمعنى ان التغير في محصلة احدهما يؤثر على الاخر بنفس الاتجاه , بمعنى اخر ان ادوات السياسة المالية المثمتلة في الايرادات العامة والانفاق العام من الممكن ان تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات والعكس(الشامي، 2007).وان المتتبع لخـ صاص و سمات الاقتـ صاد الليبي يلاحظ اعتماده على القطاع العام وغياب القطاع الخاص في تمويل مـشروعات التنمية واحداث التنمية بـشكل عام, والاعتماد على الواردات في توفير السلع الاستهلاكية والصادرات على توفير النقد الاجنبي من خلال تـصدير المـصدر الرئيـسي النفظ,عليه فان درا سة وتحليل علاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتـ صاد الليبي تعني درا سة وتحليل القطاع المالي من خلال الميزانية العامة بالقطاع الخارجي المعبر عنه بتجارة الخارجية من خلال الميزان التجاري وتو ضيح أهمية القطاع الخاص في تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري الليبي. **مـ شكلة الدرا سة:** تكمن مـ شكلة الدرا سة في تميز الاقتـ صاد الليبي باعتماده على القطاعات العامة دون الخاصة وبأخص قطاع النفظ في تمويل النشاط الاقتصادي سواء كانت النفقات التسيرية او نفقات التحول (الا ستثمار) في توفير الورادات من الـ سلع الا ستهلاكية والانتاجية، وبالتالي قياس درجة الانكـ شاف الاقتـ صادي على الخارج في ظـ غياب القطاع الخاص. **.هدفت الدرا سة:** تهدف الدرا سة إلى بيان الأثر المتبادل مابين الـ سيا سة المالية والـ سيا سة التجارية في ليبيا لفترة (2000–2010) وقياس درجة الانكـ شاف الاقتـ صادي للاقتـ صاد الليبي على الخارج في ظل غياب دور القطاع الخاص. **اما اهمية الدرا سة:** فهي تو ضيح أهمية القطاع الخاص فيتحليل العلاقة مابين الموازنة العامة والميزان التجاري من اجل بيان الأثر المتبادل مابين الـ سيا سة المالية والـ سيا سة التجارية في ليبيا من وضع سياسية مالية وتجارية كفيلة باحداث التنمية تحسين اداء الاقتصاد وتحقيق النمو به.

فرضيات الدراسة: 1- يوجد أثر ذو دلالة (معنوية) بين انخفاض دور القطاع الخاص على زيادة درجة الأنكشاف الخارجي في ليبيا. 2- يوجد أثر ذو دلالة (معنوية) بين الموازنة العامة الميزان التجاري في ليبيا.

المنهجية:

اسـتخدمت الباحثة المنهج التحليلي بالاعتماد على النظرية الأقتصـادية النيوكلاسـكية لتحليل البيانات المتوفرة عن المتغيرين الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصـاد وذلك من خلال – تحليل درجة الانكشـاف الاقتصـادي للاقتـ صاد الليبي لفترة (2000–2010)– تحليل و ضـع الميزان التجاري في الاقتـ صاد الليبي لفترة (2000–2010)– تحليل الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري لفترة (2000–2010)–اتجاهات نسـبة كل من صافي الموازنة العامة والميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي لفترة (2000–2010) مـ صادر جمع البيانات تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من النشرات الإحصائية والسنوية والتقارير السنوية الصادرة عن

البنك المركزي الليبي ، ومن وزارة التخطيط والبحث العلمي. كما تم أيضا الرجوع إلى منشورات صندوق النقد العربي على بقية البيانات. **مفهوم العلاقة مابين الموازنة العامة والميزان التجاري:** ذ صت الأدبيات الاقتصادية إلى انه من الممكن ا ستخدام الس يا سة المالية سواء كانت انكما شية او تو سعية لمعالجة العجز أو الفائض في الميزان التجاري، فحالة العجز في الميزان التجاري يمكن للدولة إن تتبع سيا سة مالية انكما شية متمثلة في رفع معدلات الـ ضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما معاً ، وهذا الأمر سيؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي والذي سوف يمتد في الاقتصاد بفعل المضاعف (سيجل، 1979)

ونتيجة لذلك فأن استهلاك السلع والخدمات بما فيها الاستهلاكية والاستثمارية والمستوردة من الخارج سوف يتقلص هو الاخر اضف الى ذلك ان انخفاض مستوى الطلب الكلي في الداخل سيؤدي الى توجية القدرة الانتاجية نحو انتاج السلع المصدرة وهذا يعني تحسن في وضع الميزان التجاري من خلال استخدام السياسة المالية ، اما في حالة الفائض فأنه يحدث العكس تماماً فمن الممكن الاستعانة بمتطابقة الحسابات القومية التالية

$$S+I+M=T+G.....(1)$$

حيث S الادخار I الاستثمار X الصادرات M المستوردات G الانفاق العام T الضرائب

ومن خلال إعادة ترتيب المعادلة (1) للحصول على صافي الصادرات نحصل على

$$(X-M)=(T-G)+(S+I).....(2)$$

المعادلة (2) يعبر جانبها الأيسر $(X-M)$ عن (الميزان التجاري) إما الجانب الأيمن يعبر عن صافي المدخرات العامة $(T-G)$ مضافاً إليها صافي المدخرات الخاصة $(S+I)$

و نجد إن زيادة مستوى الاستيرادات عن الصادرات يؤدي إلى عجز الميزان التجاري ، إما على صعيد الميزانية العامة فأن زيادة مستوى الإنفاق العام عن الإيرادات العامة يؤدي إلى العجز وحدوث العكس يؤدي إلى الفائض في كل من

$$(T-G),(T-G)$$

يجب الإشارة إلى ان القطاع الخاص في ليبيا لايلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد الليبي

$(S+I)$ مقارنة بالقطاع العام لذلك نجد إن تأثير صافي المدخرات الخاصة في الاقتصاد الليبي من الممكن استنتاجه على الميزان التجاري $(X-M)$ في ظل وجود قطاع عام مهيمن على معظم النشاط الاقتصادي .

بإعادة ترتيب المعادلة (2) وبالشكل التالي

$$(T-G)=(X-M)-(S+I).....(3)$$

يتضح من المعادلة (3) ان وضع الموازنة يتأثر بوضع الميزان التجاري وكذلك الفرق مابين الادخار والاستثمار للقطاع الخاص (كرم، 1982)

وفي ظل غياب الدور الكبير للقطاع الخاص في الاقتصاد الليبي فأن السياسة التجارية لها الاثر الاكبر على الموازنة العامة فعند تقييد حركة الاستيرادات للداخل عن طريق رفع الرسوم الجمركية او فرض قيود او من خلال الرقابة على الصرف الاجنبي فأن ذلك يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة وهذا بدوره يؤدي الى تخفيض حجم الاستيرادات من خلال انخفاض الطلب عليها والذي بدوره يؤدي الى تحسين وضع الميزان التجاري .

ومن المتوقع إن يتجه الإنفاق العام على السلع المستوردة إلى الانخفاض مع زيادة حصيلة الايرادات العامة خاصة اذا تم تقييد الاستيرادات عن طريق فرض رسوم جمركية الأمر الذي سيؤدي الى تحسين وضع الموازنة العامة، مما تقدم نجد انه من الضروري تفعيل السياسات الاقتصادية المؤثرة على كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، على نحو يحقق الاستقرار الاقتصادي دون حدوث اي تشوهات فعند حدوث العجز في الموازنة العامة ويقابله فائض في الميزان التجاري يعتبر ضماناً لحدوث التوازن في اطاره العام. والعكس بالعكس (خليل، 1994)

اما عند حدوث العجز في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري فأن ذلك له اثار سلبية وغير مرغوب فيها , اما اذا تصادف ان يكون الفائض حالة سائدة في الاثنين فأنه يمكن من الامور الجيدة ظاهرياً، الا ان ذلك لايعني نجاح السياسات الاقتصادية المتعلقة بالموازنة العامة والميزان التجاري، فأنه من الممكن أن يخفي بين جوانبه انعدام الرفاهية الاقتصادية، من خلال جملة من الانخفاضات في الاستيرادات والإنفاق العام واعتماد الاقتصاد على مصدر قابل للنضوب كممول أساسي للميزانية العامة والميزان التجاري(شامية، 2005)

والنظرية الأقتصادية النيوكلاسكية بينت أن بعض القطاعات الخدمية تدار بكفاءة اعلى من قبل القطاع الخاص عن العام كخدمات النقل والمياه والطاقة ، وفي ليبيا وانطلاقا من التبدل الجوهري في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ظهرت الحاجة الى ادراك دور القطاع الخاص وحاجة البلاد إلى اليه لتوليد الكثير من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة بشكل رئيسي الى جانب الحكومة في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبناء قواعد الانتاج ومرتكزات التصدير . الا انه لايزال دور القطاع الخاص في ليبيا ضعيفا نتيجة لضعف تفعيل القوانين ذات العلاقة، وهي قانون الاستثمار وقانون حماية المنتوج الوطني. حتى انه يتعذر عليا الحصول على نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بدل الجارية وذلك لعدم توفرها) وهذا يعني ان القطاع الخاص لايعتبر شريكا رئيسيا في عملية التنمية.

تحليل العلاقة ما بين الموازنة العامة والميزان التجاري

سجلت ليبيا أعلى مؤشر للتنمية البشرية في أفريقيا ورابع أعلى ناتج محلي اجمالي في القارة لعام 2009، وهذا يعود لاحتياطياتها النفطية الكبيرة والسكانية المنخفضة ليبيا لديها عاشر أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم وتحتل المرتبة السابعة عشرة في إنتاج النفط عالميا، الذي يكد يشكل المصدر الرئيسي للايرادات الدولة الليبية حيث تمثل نسبة تصديره 30.3% من ناتج المحلي الاجمالي وارتفاعت هذه النسبة إلى 71.2% بنهاية 2008، و بإستخدام المعادلة(4) تمكنا من معرفة درجة تأثير الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي الليبي والتنمية، ومن ثم قياس درجة الانفتاح الخارجي.

$$\text{External openness} = X + M / GDP \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ومن خلال اســتعراض البيانات في الجدول والشــكل (1) نلاحظ ان درجة الانكشــاف الخارجي في ليبيا ارتفاعت من 44.8 % في عام 2000 إلى 91.3 % عام 2008 بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وكان للصادرات النفطية الأثر الكبير في ذلك على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ، إلا إن زيادة مستوى الصادرات والاستيرادات كان له التأثير الأكبر والذي انعكس في صورة زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي للأقتصاد الليبي على الخارج.

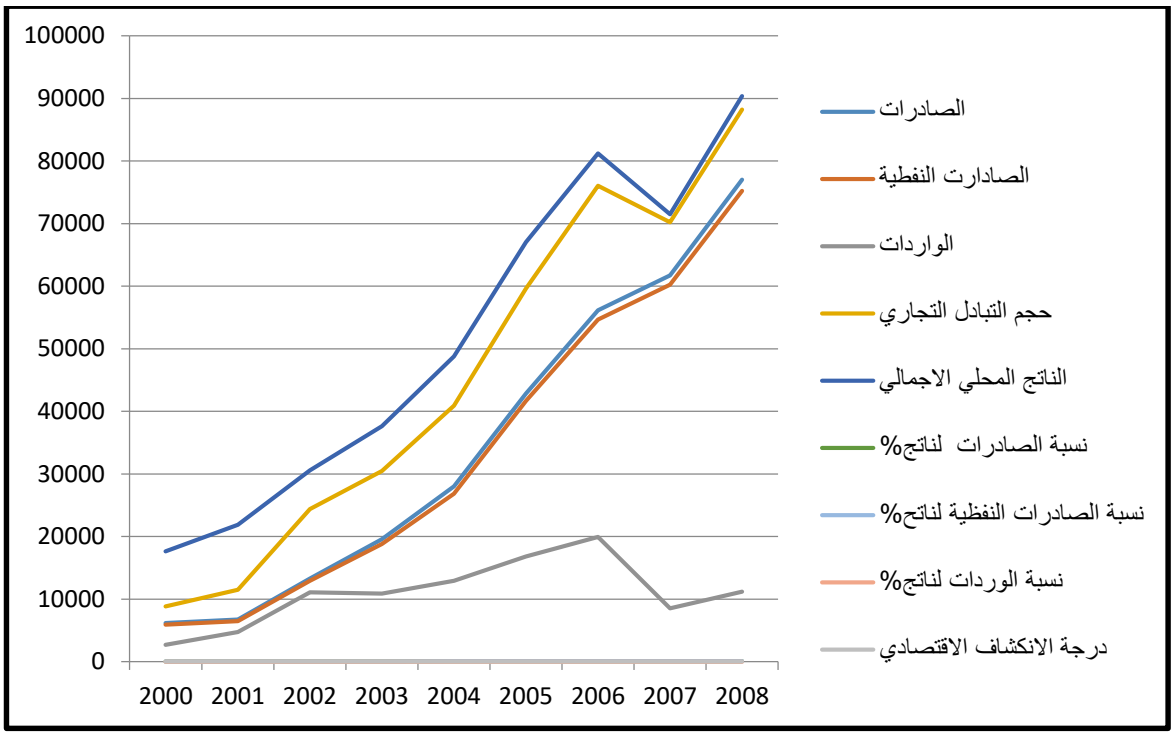

تحليل وضع الميزانية في الاقتصاد الليبي

1-الإيرادات العامة سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الاخيرة للدراسة و بقيت الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي للإيرادات العامة

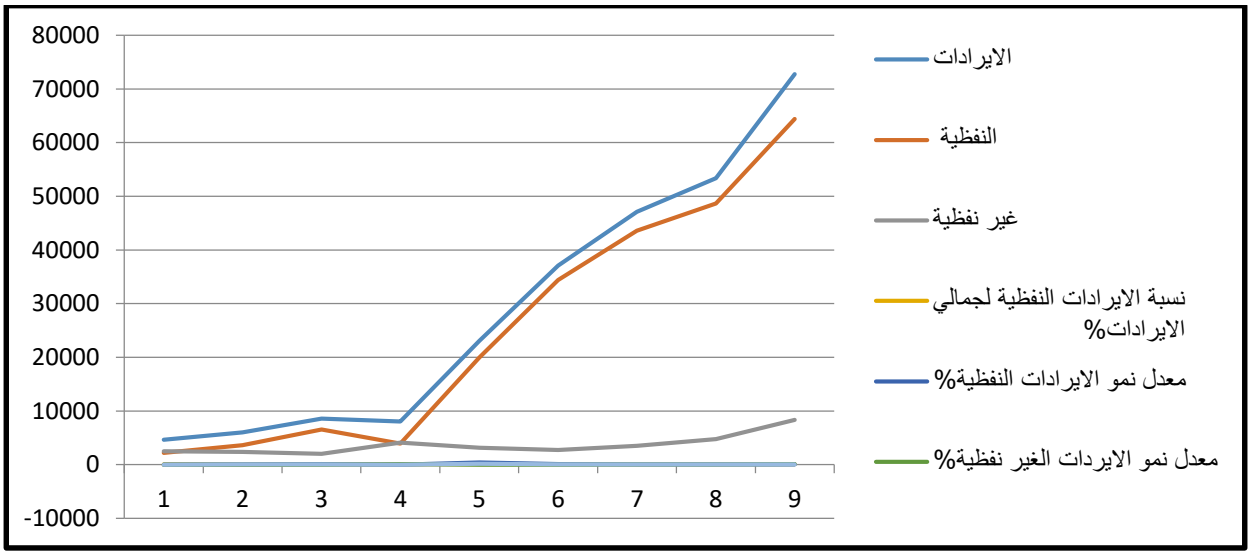

للدولة مع ان معدل نموها انخفض عام 2004 الى 4.0- % من اجمال نمو اإيرات العامة إلا انها اعادة الارتفاع بنسبة 32.4% عام 2008

2- النفقات العامة

سجلت النفقات العامة ايضا ارتفاعاً خلال السنوات الاخيرة من الدراسة في عام 2004 بلغت 150.9% فيما انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2008 لتبلغ 42.8%

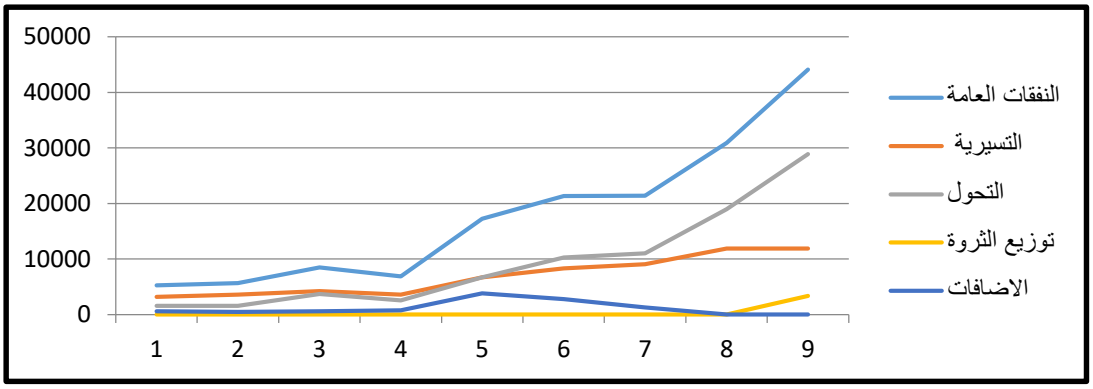

3-صافي الموازنة

حققت الموازنة العامة عجزاً باستثناء عام 2005 وهذه الحركة المتذبذبة عائدة بالدرجة الأولى إلى تذبذب أسعار النفط الخام في السوق العالمية

تحليل الميزان التجاري للاقتصاد الليبي

يعتبر الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات لما له من أهمية في تقرير و ضع البلد الخارجي وجاءت هذه الأهمية من خلال عملية تصدير النفط الخام والذي يلعب الدور الرئيسي في تحويل الاقتصاد الليبي، وقد سجلت نتائج الميزان التجاري فوائض متتالية من عام 2000–2008، الا الانخفاض في عام 2000–2001 بنسبة (8.8و16.0) على التوالي سبب ارتفاع الواردات عام 2003 اما بعد 2003فقد زاد الفائض بمعدلات متذبذبة بنسبة 47.0%وذلك نظرا لتوجه السوق حوال التصنيع لتغطية طلب السوق المحلي حيث تم مانع استراد اي سلعة تصنع محليا مع ذلك تعرض الميزان التجاري الى العديد من الاختلالات وسببها درجة الانكشاف الخارجي وعدم تنافسية القطاعات السلعية الغير نفظية مقابل السلع المستوردة.

وبما أن قطاع النفط هو المتصدر لكل القطاعات في اجتذاب الاستثمارات وفي التأثير على عملية النمو بتالي الاستثمار الأجنبي يعتبر السبيل الامثل للنهوض بالاقتصاد الليبي فالاستثمار الاجنبي يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة لشركات المحلية في الصناعات القائدة فضلا عن ان الاستثمار الاجنبي يحفز الاستثمار المحلي من خلال الارتباطات الصناعية وشراء المدخلات المحلية وتجهيز الشركات المحلية بالمدخولات الوسطية ، كما ان الاستثمار الاجنبي سيوسع فرص النمو من خلال خلق وظائف جديدة وزيادة فرص العمل، وفي حالة تناسب تكنولوجية الانتاج مع طبيعة سوق العمل المحلية كمت ونوعا سيلعب الاستثمار الاجنبي دورا كبيرا في توسيع الطاقات الانتاجية.

اما المؤشر الاساس لقياس اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي هو نسبة الاستثمار الاجنبي الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت ومساهمة الاستثمار في زيادة تكوين رأس المال الثابت الذي يؤدي الى زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي ، ولكي يصبح الاستثمار حقيقيا يجب ان يترتب عليه خلق طاقات انتاجية . فضلا عن انه سيسهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري ويتوقف ذلك على مدى مساهمة تلك الاستثمارات في حدوث زيادة او توسيع في الطاقات الانتاجية تنعكس في زيادة الصادرات او تقليل الواردات.

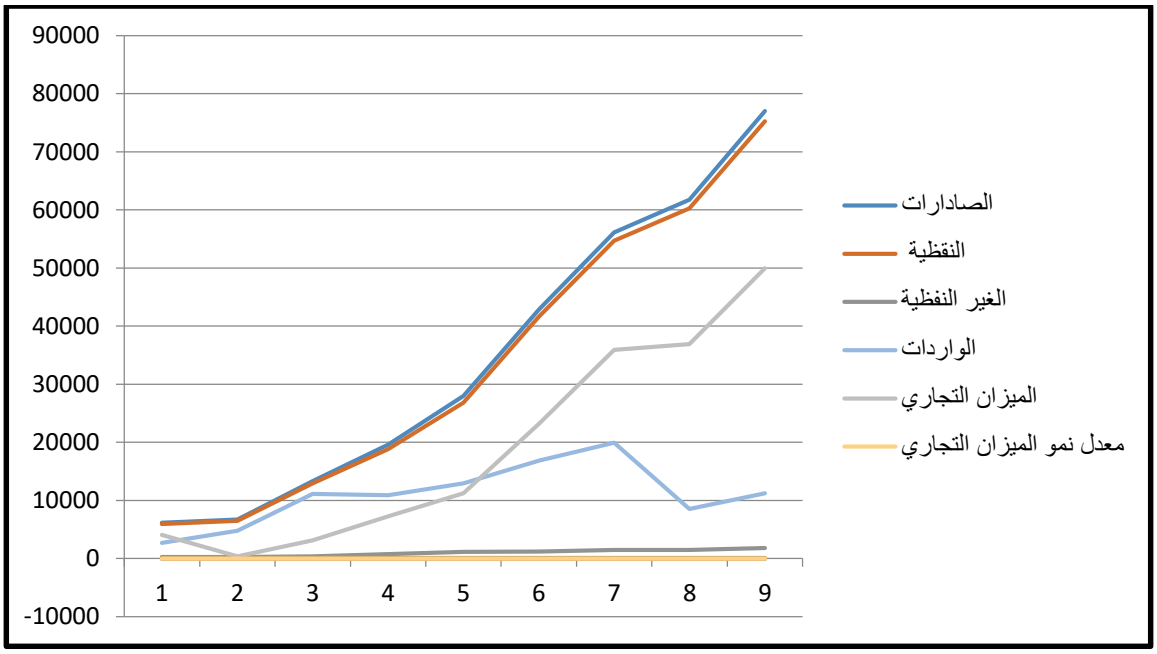

من خلال ما ورد يمكن إن نستنتج التالي :

أ – ن سبة الـ صادرات النفطية تمثل الن سبة الأعلى من اجمالي الـ صادرات اما يو ضح أن الاقت صاد الليبي في ارتفاع مستمر في درجة الانكشاف الاقتصادي

ب– انخفاض الطبيعة التنافـ سية للقطاعات الـ سلعية غير النفطية مقابل الـ سلع المـ ستوردة في الـ سوق الليبي مما أدى إلى تدهور العديد في الصناعات المحلية , هذا بالإضافة إلى عدم وجود قوانين حماية المنتج المحلي

ج– تدهور ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة واتجاهها إلى العجز بالإ ضافة إلى التأثيرعلى النمو الاقت صادي والتأثر المستمر بتدهور أسعار النفط الخام في العالمية

من خلال المعطيات الواردة في الجدول(4) يتضح إن هنالك علاقة قلقة بين بنود الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري مع عدم وجود تناغم مابين حـ ـــ ــركة الصادرات والإيرادات العامة بالإضافة إلى عدم التوافق بين تطور وضع النظام العام وحركة الاســـتيرادات، الأمر الذي انعكس على عدم التوافق مابين حركة العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري .

ويمكن تتبع ذلك من خلال معدلات النمو الســـنوي المســـتخرج لبنود الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري الوارد في الجدول(4)

وهذه بمثابة المرأة العاكسة لطبيعة العلاقة مابين الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي

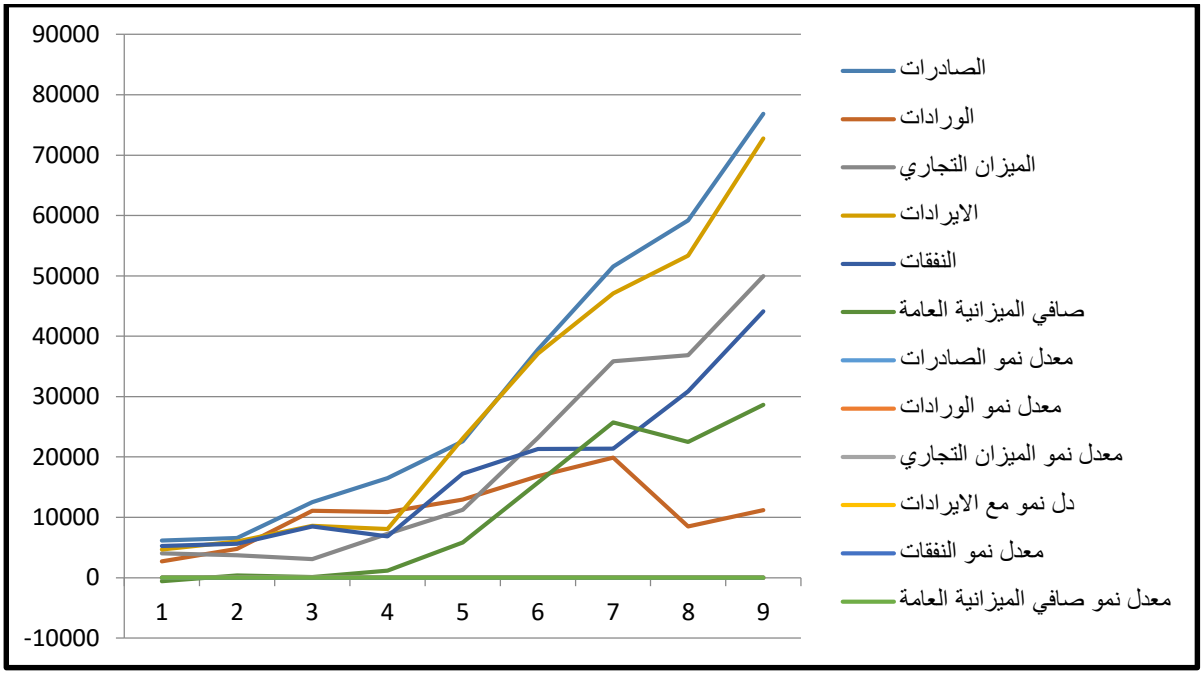

1– التقلبات الحا صلة في نمو الـ صادرات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة حيث كان تقلبات ا سعار النفط الخام الاثر الكبير في اغلب السنوات.

2– عدم وجود توافق مابين معدل نمو الاستيرادات والنفقات العامة على الرغم من حالة التقلب التي سادت هيكليتها.

3- بناءعلى النقطتين أعلاه انعكس على العجز الموجود في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري وهذا ما اشـــرنا إليه بالعجز المزدوج

ان التطورات الحاصلة في السوق النفط العلمية وما صاحبها في ارتفاع أسعار النفط الخام الأمر الذي انعكس على زيادة الايرادات النفطية الامر الذي ادى الى زيـــــــــــــــــادة الصادرات الليبية وبالتالي زيادة الايرادات العامة مما ادى الى زيادة مستويات الأنفاق العام وخاصة النفقات التحويلية وكما كان الاقتصاد الليبي يعتمد على سد الحاجة المحلية على السلع الاستهلاكية والاستثمارية فان زيادة النفقات التحويلية ادت الى زيادة الاستيرادات.

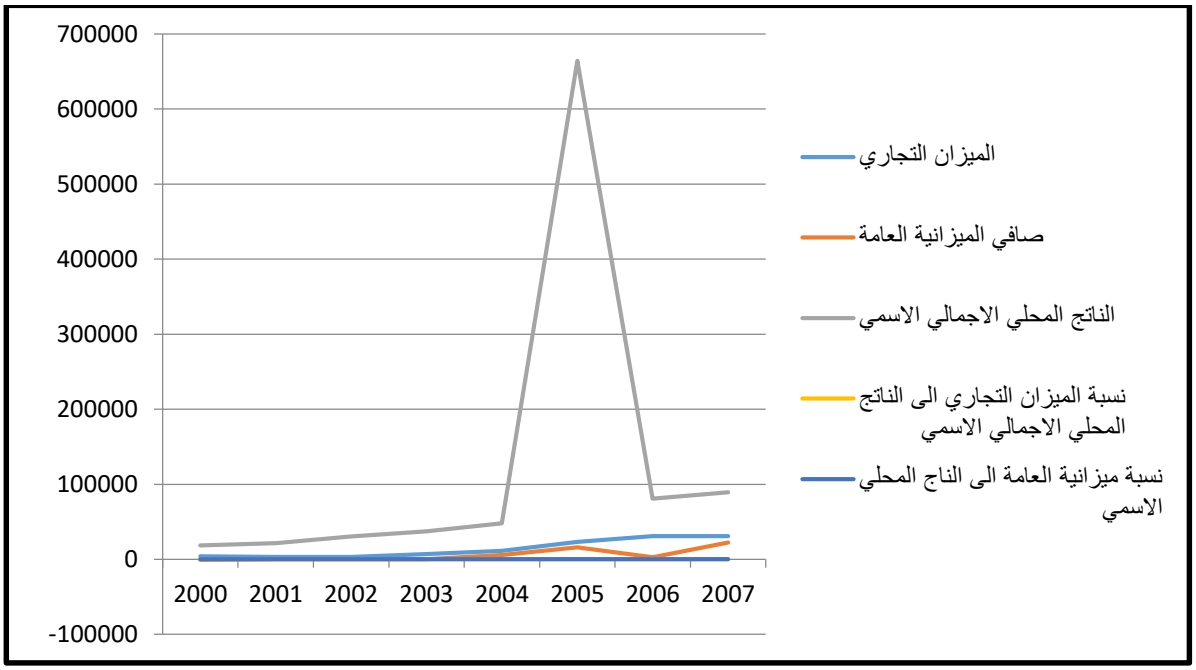

تحليل مورنة المستوردات في الاقتصادي الليبي

سيتم احتساب مرونة المستوردات كالاتي:

$$APM_t = M_t / GDP \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث: APM_t نسبة نمو الوردات إلى الناتج المحلي الاجمالي لسنة الاساس2000، والوردات الاجمالية لسنة الاساس M_t، وناتج المحلي الاجمالي GDP

من خلال المعطيات في الجدول رقم (5) كانت النتيجة:

$$2895.0 - 216.0 / 216187 - 184569 = 24.95\% \ldots\ldots (5)$$

عليه يتم احتساب درجة المورنة الداخلية للمستوردات

$$\xi = MPM_t / APM_t \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

*تفسيرهذا الارتفاع لمرونة المستوردات الليبية خلال الفترة 2004 الى :

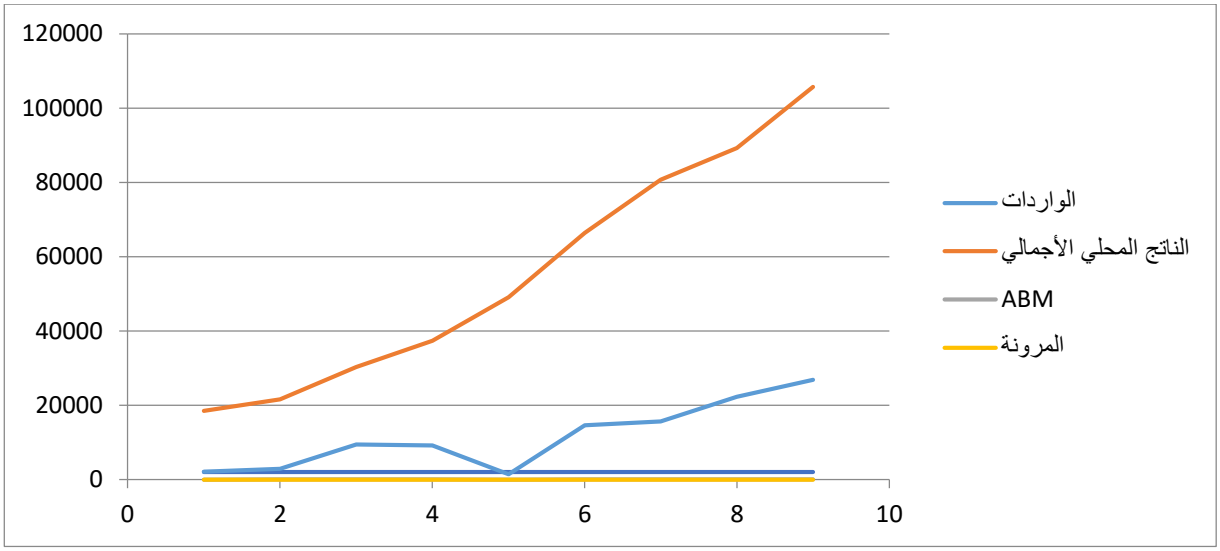

1- ارتفاع صادرات النفطية عام 2004الى 44.7% بعد ان كان 42.4%في عام 2003

2- انخفاض الوارادات من 24.7%عام 2003الى 23.7 % عام 2004

3-ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على ايرادات النفط حيث كان عام 2003بنسبة - 40.0الي 407.9عام 2004

النتائج والمناقشة

1- الاقتصاد الليبي يعاني من درجة انفتاح كاملة على العالم الخارجي م ـــ ـــن خلال تصدير النفط الخام والذي يمثل غالبية صادراته وواردات‌ه، مما يعني ان الناتج المحلي الإجمالي لايلعب دوراً كبيراً فـــــي الاقتصاد مقابل ما يمثله حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي والتي توفـــــر المتطلبات المتعددة والمستمرة والمتجددة للدولة والإفراد من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية

2- رغم زيادة الواردات الليبية نظراً لإلغاء القيود والرسوم الجمركية خلال السنوات الاخيرة لسد الطلب على السل ـــع الا ستهلاكية والا ستثمارية، إلا أن الميزان التجاري بدء يحقق فوائض تنموية بارتفاع أ سعار النفط الخام وخا صة في منتصف عام 2008.

3- ان صافي الموازنة العامة تـــاثر بشكل كبير بالتغيرات التي حصلت في اسواق النفط العالمية ومذلك الآزمة المالية العالمية خلال فترة الدراسة.

4-على أثر تحـ سن ا سعار النفظ زادت الإيرادات النفطية ومن ثم النفاق العام والواردات، ولان الاقتـ صاد الليبية يعمد بـ شكل كبيرة على الا ستراداتلبية الطلب المالي من الـ سلع الا ستهلاكية والا ستثمارية، ولأن طبيعة هذه العلاقة محكومة بـ سيطرة القطاع النفطي والذي بدوره يتاثر بعوامل خارجية من غير الممكن الـ سيطرة عليها، جعل من الاقتـ صاد الليبي عرضة للتقلبات السوق العالمية.

5- ان ذ سبة العجز في كل من الميزان التجاري والموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في خلال فترة الدرا سة يسير في اتجاه واحد مما يؤكد الترابط بين الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي

6- في ضل الغاء سيا سات حماية المنتج الوطني بالغاء القيود على الم ستودات والرقابة على الـ صرف الاجنبي، فان ادوات الموازنة العامة تصبح غير فعالة لتقييد حركة الاستيرادات كاجراء وقائي مقابـــل اي تطورات غير مرغوبة فيها في اسواق النفط العالمية

7- ان ت شجيع القطاع الخاص على اداء دوره في عملية التنمية الاقت صادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وســـيســـــهم في اســـتقطاب المزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية.

8- اعتماد ليبيا على م صدر واحد لتوفير م ستلزمات التنمية الاقت صادية سيعرض الدولة الى الهزات التي يتعرض لها قطاع النفط ، ومن هنا لابد لعملية الا صلاح الاقت صادي والتكييف الهيكلي ان ت ضع ذلك في الح سبان من خلال احداث تحولات في البنية الاقت صادية لتنويع م صادر النمو وذلك يتطلب عملية ا صلاح اقت صادي تتناول الانتقال من الاعتماد على النفط من خلال سيا سة ا صلاح القطاعات الاخرى وتطويرها والانتقال الى اقت صاد الـ سوق آآلية يقودها القطاع الخاص.

9- فسح المجال امام القطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصـــــــــــــــــــــــــــــــادي والعمل على زيادة اسهامه في عملية التنمية لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد ، الامر الذي سينعكس في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين راس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي غير النفطي وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

المراجع :

i. الأمين وباشا, عبد الوهاب, زكريا عبد المجيد, مبادئ الاقتصاد ــ الجزء الثاني ــ الاقتصاد الكلي ــ دار المعرفة ــ الكويت ــ 1983
ii. .الشماع, خليل محمد حسن، الادارة المالية، بغداد, 1992
iii. العامري, محمد علي ابراهيم المجلة اللعلوم الإدارية سعر الصرف الأجنبي ــ مدخل نظري- المجلد الأول - العدد الثاني -اصدار جامعة بابل ــ كلية الادارة والاقتصاد.2001
iv. الصرف, رعد حسن, أساسيات التجارة الدولية المعاصرة , جزء الاول سلسلة الهناء للمعلومات ــ دمشق , 2000
v. البنك المركزي الليبي , التقرير السنوي 2006 , ليبيا , 2008 .
vi. انطونيوس كرم اقتصاديات التخلف والتنمية الطبعة الثانية
vii. باري سيجل –وجهة نظر النقديين –النقود والبنوك والاقتصاد –1987- السعودية –ترجمة طه عبدالله منصور
viii. سامي خليل , نظرية الاقتصاد الكلي , بكتاب الأول والثاني , الكويت , 1994
ix. عبد الله محمد شامية الصادرات الليبية دورها في الاقتصاد الليبي–بنغازي مركز البحوث الاقتصادية 2005

x. عبد الله محمد شامية الصادرات الليبية دورها في الاقتصاد الليبي–بنغازي مركز البحوث الاقتصادية 2005

xi. عبدالمنعم فوزي –المالية العامة والسياسة المالية1972–دار النهضة العربية

xii. محمد داغر سلام الشامي ورقة بحثية بعنوان تحليل العلاقة بين القطاع العام و الخارجي في ليبيا– مصراته 2007

xiii. وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المجموع الإحصائي السنوي 2007 , ليبيا , 2008

xiv. يحى, وداد يونس, النظرية النقدية, دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة موصل ــ الموصل ــ 2001.

i. Damodaran, A swath, applied Corporate Finance, New york. John Willey & sons, In, 1999

ii. MADURA, TEFF, International Financial, management, 6th. ad, New York, 2000

iii. Weston, J, Fennel & Brigham, f, Eugene, Essentials of Managerial Finance, 10. eel, the press, new York, 1993

iv. – IMF –Iraq : FIRSTAND SECOND Review UNDER THE STAND –by Arrangement, Washing ton D.C ., August 2006. Pp 28– 30

v. TALIN KORANCHELIANE(2005),"the equilibrium real exchange rate in a commodity–Algeria's experience",IMF working paper

vi. Takashi Ito and O. Krueger(1999), Economic Growth and Real Exchange Rate , National by, editors Publisher: University of Chicago Press